الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/32/199
25 August 1977
ARABIC
ORIGINAL: ARABIC/ENGLISH

الدورة الثانية والثلاثون
البنود ٣٠ و ٣١ و ٦٢ من جدول الاعمال المؤقت*

مسألة فلسطين

الحالة في الشرق الاوسط

برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة

مذكرة شفوية مؤرخة في ٢٣ آب/اغسطس ١٩٧٧ ، موجهة الى
الامين العام من البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية
لدى الامم المتحدة

تهدى البعثة الدائمة للجمهورية العربية السورية لدى الامم المتحدة تحياتها الى الامين العام للامم المتحدة ، وبالاشارة الى مذكرتها السابقة المؤرخة في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ التي أحالت بها البعثة الدائمة دراسة أعدتها السلطات السورية المختصة عملا بقرار الجمعية العامة ٣١/١١٠ ، وعنوانه " ظروف حياة الشعب الفلسطيني " ، تتشرف ، عملا بتعليمات حكومتها ، بأن ترجو تعميم هذه الدراسة باعتبارها وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة تندرج تحت البنود ٣٠ و ٣١ و ٦٢ من جدول الأعمال المؤقت .

* A/32/150 .

مرفـــق

الاوضـــاع المعيشية للعرب الفلسطينيين في المناطق المحتلة

لقد تضررت الأوضاع المعيشية للعرب في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ كثيرا من جراء سياسة واجراءات سلطات الاحتلال خلال السنوات العشر الماضية ، وبشكل خاص نتيجة لسياسة مصادرة واغلاق مساحات واسعة من الأراضي وتخصيصها لأغراض الاستيطان اليهودي وبسبب اجراءات الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة مع اسرائيل .

ففي مجال مصادرة الأراضي وضعت سلطات الاحتلال يدها على أكثر من ثلث المساحة الكلية لقطاع غزة وخمس مساحة الضفة الغربية بحجة أن هذه الأراضي كانت قبل عدوان الخامس من حزيران/يونيه املاكا حكومية ، ولم تكتف سلطات الاحتلال بهذا الاجراء بل قامت تباعا باغلاق ومصادرة عشرات الآلاف من الدونمات في الأراضي المزراعية بحجة انها ضرورية للامن ولأغراض عسكرية .

ففي وادي الاردن استولت سلطات الاحتلال على أكثر من ٦٠ الف دونم من الاراضي الزراعية واقامت عليها عددا من المستوطنات الاسرائيلية ، وفي مشارف رفح استولت على أكثر من ٤٠ الف دونم وطردت سكانها البدو منها ، وفي الخليل صودر أكثر من الف دونم اقيمت عليها المستوطنة اليهودية كريات أربع ، واستولت سلطات الاحتلال على ٩٠٠ دونم في قرية السموع وعلى ٢٣٠ دونم من قرية بني نعيم المجاورتين لمدينة الخليل ، لتوسيع مستوطنات منطقة غوش عشيون ، وفي ضواحي القدس صودرت أراضي وهدمت احياء عربية تندر مساحتها بنحو ١٨ الف دونم ، وفي اريحا استولى الكارن كايمت " الصندوق القومي اليهودي التابع للوكالة اليهودية " على اكثر من الف دونم ، وفي منطقة نابلس جرى في اواخر تموز/يوليه عام ١٩٧٤ الاستيلاء على قسم من اراضي قرية سبسطية كما صودرت مساحة قدرها ١٠٠٠ دونم قرب قرية بيت فوريك ، واغلقت أراضي مساحتها ٢٥ الف دونم حول القرية .

ولم تتوقف حتى الآن سياسة مصادرة واغلاق الأراضي ، وفيما يلي خلاصة أوردتها جريدة هآرتس ٨/٩/١٩٧٦ الاسرائيلية ، للمصادرات التي تمت في العام الماضي :

- في منتصف حزيران/يونيه عام ١٩٧٦ أبلغ سكان بلدة طوباس بأن منطقة مساحتها بضعة آلاف من الدونمات في منطقة البقعة الشمالية قد أغلقت من قبل الجيش الاسرائيلي لأغراض عسكرية .
- في بداية شهر آب/اغسطس عام ١٩٧٦ أعلن حاكم بيت لحم لأصحاب الأراضي في منطقة جبل جيلا خطر البناء في تلك المنطقة التي أغلقت لاقامة حي يهودي عليها .
- في منتصف شهر آب/اغسطس عام ١٩٧٦ استدعى الحاكم العسكري لمدينة بيت لحم رئيس المجلس المحلي في قرية العيزرية وبعض أصحاب الاراضي في القرية وابلغهم بأنه سيتم الاستيلاء على ٧٥٠ دونما ، وكانت السلطات قد صادرت قبل ذلك في كل من العيزرية وابو ديس نحو ثلاثة آلاف دونم .

../..

- اغلقت السلطات العسكرية في شهر آب/اغسطس عام ١٩٧٦ ، الف دونم تابعة لقرية السفير قرب نابلس .
- في بداية شهر أيلول/سبتمبر عام ١٩٧٦ أعلن حاكم رام الله العسكري لأصحاب الأراضي في منطقة جبل الطويل قرب بلدة البيرة منع البناء على حوالي ١٥٠٠ دونم لأسباب وصفت بأنها امنية .
- بدأت سلطات الحكم العسكري بتسوير مساحة تابعة لقرية بيت عور قرب القدس لاقامة مستوطنة " جبعون " اليهودية عليها .

وجاء في جريدة عل همشمار ١٠/١١/١٩٧٦ الاسرائيلية ان حوالي ٣٠ الف دونم من اطراف قطاع غزة الجنوبية الغربية ، والتي تشكل مجالا لنمو مدينتي خان يونس ورفح قد اقتطعت لتكون منطقة خلفية تابعة لميناء يحيت الذى شرعت سلطات الاحتلال في انشائه على ساحل رفح .

ورغم أن اسرائيل صادرت ملايين الدونمات من اراضي اللاجئين والفلسطينيين العرب الذين لازالوا يقيمون في الجليل والمثلث والنقب ، فقد لجأت الى الاستيلاء على مساحات واسعة من الاراضي في الضفة الغربية بحجة انه كان لليهود حقوقا فيها قبل عام ١٩٤٨، فقد ذكرت جريدة هآرتس ٢/٣/١٩٧٧ ان دائرة عقارات اسرائيل اشترت حقوقا في الضفة الغربية في اكثر من ٣٥ الف دونم ، كما انها تجرى المفاوضات لشراء حقوق في اراضي تبلغ مساحتها نحو ٣٨ الف دونم .

لقد اقامت اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن ٧٦ مستوطنة يهودية على اراض عربية مصادرة في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان وسيناء .

ان سياسة مصادرة الأراضي العربية قد الحقت ضررا بالغا بالأحوال المعيشية للسكان العرب في المناطق المحتلة ، واثرت عليها في المجالات الآتية .

(أ) تضيق رقعة المساحة الزراعية ، الامر الذى يضطر اصحاب هذه الاراضي والعاملين فيها الى البحث عن لقمة العيش من خلال العمل في اسرائيل .

(ب) تقليص المراعي الطبيعية ، المخصصة لرعي المواشي والاغنام ، وتتضح خطورة هذه الناحية اذا علمنا ان الانتاج الحيواني يشكل في الضفة الغربية اكثر من ثلث الانتاج الزراعي .

(ج) تقليص مجال نمو المدن والقرى العربية ، عن طريق اقتطاع الاراضي التي تشكل المجال لتوسيع هذه المدن والقرى .

ولم تكتف سلطات الاحتلال الاسرائيلي بمصادرة الأراضي ، بل قامت ايضا بالاستيلاء على بعض مصادر المياه ،ففي الوقت الذى يشكو فيه قطاع غزة من ندرة المياه ، والذى تزداد فيه نسبة الملوحة في مياه القطاع سنة بعد سنة بشكل يهدد الانتاج الزراعي ، سمحت سلطات الاحتلال لشركة المياه الاسرائيلية مكوروت بترشيح المياه العذبة في منطقة رمال السميرى الواقعة الى الغرب من

مدينة خان يونس في قطاع غزة وتخصيص هذه المياه لاستعمال مجمع مستوطنات قطيف اليهودية التي أنشئت بين مدينتي خان يونس ودير البلح على همشطار ٢/١١/١٩٦٦ .

كما قامت نفس الشركة بحفر ١١ بئرا للمياه في منطقة غور الاردن لتزويد المستوطنات اليهودية التي اقيمت في المنطقة بعد عام ١٩٦٧ بمياه الرى .

وتشمل سلطات الاحتلال الموارد الطبيعية الاخرى في المناطق المحتلة ، حيث انشأت على القسم العربي من ساحل البحر الميت مصنعا لاستخراج الكلور وآخر لاستخراج البوتاس وثالث للبروم ، كذلك قامت باستغلال مصانع الملح العربية القائمة على ذلك الجانب من البحر الميت ، وتقوم حاليا بالتنقيب عن البترول في منطقة البحر الميت وسواحل قطاع غزة ، وتستولى على عائدات السياحة والحج للمناطق المقدسة في القدس وبيت لحم وغيرها .

ونتيجة لتقلص المساحة المزروعة انصرف عدد كبير من الفلاحين وصغار المزارعين عن العمل في الزراعة ، ففي الضفة الغربية تقلصت الاراضي المزروعة من ٢ر٦ مليون دونم عام ١٩٦٦ الى نحو مليون دونم فقط وجرت تغييرات زراعة ذلات التصدير وخاصة زيت الزيتون ، وبسبب اجراءات الدمج الاقتصادى اضطر المزارعون العرب الى التكيف مع الاقتصاد الاسرائيلي وانتاج المحاصيل التي تحتاجها الصناعة الاسرائيلية كالدخان والسمسم ، وتحتكر شركة غريسكو الاسرائيلية عملية تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية التي تنتجها المناطق المحتلة .

وفي قطاع غزة اصدرت سلطات الاحتلال عام ١٩٦٨ قرارا يقضي بتحديد زراعة الحمضيات وهي الغلة الأساسية في القطاع عند الحد الذى كان موجودا قبل الاحتلال وهو ٧١ الف دونم تقريبا ومنعت زراعة اية اراض جديدة بالحمضيات حتى لو كان ذلك لاستبدال اشجار تالفة ، كما حددت كمية المياه التي يجوز لمزارعي الحمضيات استخدامها في الرى واجبرت هؤلاء المزارعين على تركيب عدادات على آبار المياه لقياس كمية الماء المستخرجة . وحددت مواسم جني الحمضيات بتواريخ محددة تتناسب مع الكساد في الاسواق العالمية ، بحيث لا تنافس حمضيات القطاع الحمضيات الاسرائيلية . وتلزم سلطات الاحتلال مصدرى الحمضيات في قطاع غزة بتصدير محصولهم عن طريق مجلس الحمضيات الاسرائيلي الذى يحدد فترة قصيرة لاستلام المحصول .

وقد اتلفت سلطات الاحتلال بحجة الاغراض الامنية اكثر من ٢٥٠٠ دونم من مزارع الحمضيات في قطاع غزة ومطلقتي قلقيلية واريحا في الضفة الغربية .

وتحاول السلطات الاسرائيلية ، من خلال ايراد عينات منتقاة من الاحصائيات ايهام الرأى العام العالمي بأن الزراعة في المناطق المحتلة قد ازدادت في سني الاحتلال وان الفضل في هذه الزيادة يعود لاستخدام الخبرة والتكنولوجيا الاسرائيلية ، وهذه الادعاءات لا أساس لها من الصحة ، فازدياد انتاج الحمضيات مثلا يعود اساسا الى ان نصف الاراضي التي كانت مزروعة بالحمضيات في قطاع غزة قد زرعت بين عامي ٦٣ - ٦٥ ولذلك بدأت في السنوات الأخيرة تعطي انتاجا كاملا ادى الى زيادة المحصول .

وهناك زراعات تعاني الكثير من الصعوبات وهي على وشك الاضمحلال بسبب اجراءات الدمج الاقتصادي وخير نموذج على ذلك مزارع العنب والبلح في قطاع غزة والضفة ، فاسرائيل تضع قيودا على هذه المحاصيل وتمنع انتقالها الى الاسواق الاسرائيلية حتى لا تنافس الزراعات المماثلة .

ونتيجة للسياسة الاقتصادية التي تتبعها اسرائيل في المناطق المحتلة ، لم يحدث خلال السنوات العشر الماضية أي تطور في الصناعة ، بل على العكس انخفض عدد العاملين في الصناعة في الضفة الغربية من حوالي ١٤ الف عام ١٩٦٦ الى حوالي ١١ الف عام ١٩٦٩ وانخفض عدد العاملين في الصناعة في قطاع غزة ب ١٥ في المائة ما بين عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٣ . وذلك من جراء التشدد في منح اذونات الاستيراد للمواد الاولية اللازمة للصناعة وفرض رسوم جمركية عالية عليها ، ومنافسة البضائع الاسرائيلية ، ولذلك اضطر الكثير من الصناعات للعمل على شكل متعهد ثانوي لحساب الصناعة الاسرائيلية مثل صناعة الملابس ومواد البناء ، اما تلك الصناعات التي لم تستطع الاندماج فقد اضطرت لغلق ابوابها واتجه اصحابها وعمالها الى البحث عن مصدر لقمة العيش من خلال الانتقال للعمل في اسرائيل .

ونفس الوضع حدث بالنسبة للبناء ، فمعدلات البناء تصل الى ٥ر٠ متر مربع للفرد الواحد في الضفة الغربية و ٣ر٠ متر مربع في قطاع غزة مقابل ١ر٨ متر مربع للفرد في اسرائيل وقد هبط عدد العاملين في البناء في الضفة من ٢٥ الف عامل عام ١٩٦٦ الى سبعة الاف عامل فقط في عام ١٩٧٣ وفي غزة هبط في نفس الفترة من ستة آلاف عامل الى الفي عامل فقط ، واتجه عمال البناء للعمل في اسرائيل .

وبالاجمال ونتيجة لسياسة الدمج الاقتصادي ومخطط تخريب الاساس الاقتصادي للمناطق المحتلة وقطع علاقاتها الاقتصادية بالمناطق العربية المجاورة ، توفر لسلطات الاحتلال جيش احتياطي من عمال المناطق المحتلة يقدر بنحو ١٤٠ الف عامل اضطرتهم ظروفهم الاقتصادية الى العمل في اسرائيل . وحتى تخفي سلطات الاحتلال الاسرائيلي الآثار التدميرية لانتقال عناصر الانتاج المتمثلة في الايدي العاملة من المناطق المحتلة لاسرائيل . فانها لا تذكر في الاحصائيات سوى العمال الذين يعملون في اسرائيل عن طريق مكاتب العمل والذين يبلغ عددهم نحو ٦٠ - ٧٠ الف عامل ، في حين ان هناك عدد مماثل ممن يعملون عن طريق المقاولين او بشكل افرادي ، ولكن الاحصائيات الاسرائيلية تحسبهم على قوة العمل العاملة داخل المناطق المحتلة نفسها . وقد اعترفت جريدة داافار ١٥/٦/١٩٧٥ الاسرائيلية بأن سجلات وزارة العمل الاسرائيلية تقدر عدد العمال العرب من المناطق المحتلة والعاملين في اسرائيل بحوالي ١٢٠ - ١٤٠ الف عامل بينما الاحصائيات لا تذكر سوى ٦٠ - ٧٠ الف عامل .

ويعمل هؤلاء العمال في ظروف غاية في القسوة ، فشروط عملهم سيئة وهم محرومون من كل حماية ويمكن فصلهم في كل وقت . وتبدأ ساعة العمل بالنسبة لهم في الرابعة صباحا وتنتهي بالعاشرة مساء وهم مضطرون للانتقال يوميا من المناطق المحتلة الى اماكن عملهم في اسرائيل حيث لا يقبل سكان المستوطنات اليهودية تأجيرهم غرف للسكن ومن تضطره ظروفه منهم للبقاء حيث يعمل

يقضي الليل اما في اماكن العمل او في اكواخ غير صحية او في العراء بين الاشجار . والعاملون عن طريق مكاتب التشغيل الاسرائيلية تقل اجورهم عادة عن اجور امثالهم من العمال اليهود بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ - ٥٠ في المائة ، وتبلغ الحسومات نحو ٤٠ في المائة من هذه الاجور على شكل رسوم ضمان صحي واجتماعي وضريبة تسمى ضريبة انعاش المناطق المحتلة وحيث انهم ليسوا اعضاء في الهستدروت ، فان هذه الحسومات لا تعود لهم ،كما هو الأمر بالنسبة للعامل اليهودي على شكل عطل سنوية مدفوعة الاجر او على شكل علاوات عائلية وتعويضات وخدمات صحية ، واذا اضفنا الى الحسومات السابقة اجور النقل ،فان ما يتبقى للعمال العرب يكون أقل من نصف الاجور الاسمية التي يفترض انهم يتقاضونها ، وهؤلاء العمال محظور عليهم تشكيل نقاباتهم المهنية الخاصة ، ولذلك فلا يوجد من يدافع عنهم .

اما الذين يعملون عن طريق المتعهدين او بشكل فردي فوضعهم اسوأ كثيرا ويتعرضون لأشد انواع الاستغلال خاصة وان غالبيتهم من صغار السن الذين هم دون الخامسة عشرة ويعملون في الفنادق والمطاعم والمقاهي او من النساء اللواتي يعملن في الزراعة ، وهؤلاء يتقاضون عموما اجورا لا تتجاوز ٥٠ في المائة من اجور الرجال .

ويتركز عمل عمال المناطق المحتلة عموما في القطاعات التي تحتاج الى مجهود عضلي شاق كالزراعة والبناء ،او فيما يسمونه في اسرائيل بالاعمال السوداء كالخدمة في المطاعم والمقاهي والفنادق واعمال التنظيفات في البلديات .

لقد ادت اجراءات الدمج الاقتصادي للمناطق المحتلة في اسرائيل بمجملها الى تخريب المنتجين الصغار في هذه المناطق ، والى احداث تشويه خطير في مبنى التشغيل والاقتصاد في تلك المناطق . فالمنتجون الصغار الذين لم يقووا على المنافسة على الانتاج الاسرائيلي اضطروا الى ترك مزارعهم وورشاتهم والانتقال للعمل داخل اسرائيل ،وقد ذكرت جريدة الانباء الاسرائيلية الناطقة باللغة العربية ، ان مساحة الاراضي الزراعية التي هجرها اصحابها وتركوها بورا بدون زراعة عام ١٩٧٤ في الضفة الغربية بلغت اكثر من مائة الف دونم الانباء ١٩٧٥/١٢/٩ . ويلاحظ من تحليل الاحصاءات الاسرائيلية الخاصة بالتشغيل في المناطق المحتلة نفسها ارتفاع عدد العاملين في الخدمات داخل المناطق وتناقص عدد العاملين في الانتاج . كذلك يلاحظ من تحليل احصاءات الدخل القومي في المناطق المحتلة انخفاض بنسبة الانتاج المحلي وزيادة نسبة عائدات العمل في اسرائيل في الدخل القومي سنة بعد سنة فقد زاد نصيب عائدات العمل في اسرائيل من ١٤ في المائة من الدخل القومي للمناطق المحتلة عام ١٩٧٠ الى ٢١ في المائة عام ١٩٧١ ثم الى ثلث الدخل القومي في عام ١٩٧٤ .

وسيكون لهذا التشويه في مبنى اقتصاد المناطق المحتلة اثره المدمر على امكانيات انشاء وتطوير اقتصاد مستقل في المستقبل ، كما ستكون له نتائجه الخطيرة في حال حدوث انكماش اقتصادي في اسرائيل ، فأي انكماش في الاقتصاد الاسرائيلي واي بطالة ستنعكس اساسا على عمال المناطق المحتلة وسينهار فجأة الرخاء المزعوم الذي تدّعي سلطات الاحتلال وجوده في المناطق المحتلة ، وقد بدأت بواكير مثل هذا التطور تظهر للعيان في العامين الاخيرين ، فقد اشارت جريدة الانباء

الاسرائيلية المصدر السابق الى ان الانكماش الاقتصادى في اسرائيل ادى في عام ١٩٧٥ الى انخفاض عدد العمال العرب من المناطق المحتلة في اسرائيل بنسبة ١٠ في المائة او ما يعادل نحو ١٥ الف عامل . وهناك تقديرات تشير الى حدوث انخفاض مماثل عام ١٩٧٦ .

ويعترف اريبه برغمان الخبير الاقتصادى في دائرة الدراسات التابعة لبنك اسرائيل بأن اقتصاد المناطق المحتلة قد بدأ يسلك طريق التباطؤ هآرتس ١٩٧٦/١٠/٢٦ وتقول جريدة عل همشمار ١٩٧٦/٧/٢٣ بأن المعطيات والاحصائيات المتوفرة لدى المكتب المركزى الاسرائيلي للاحصاء تشير الى ان اقتصاد الضفة الغربية قد تعرض للتدهور للحاد ، اذ انخفض الدخل القومي الحقيقي في عام ١٩٧٥ بنسبة ٦ في المائة والانتاج المحلي بنسبة ٧ في المائة والانتاج الزراعي بنسبة ٤٠ في المائة والانتاج الصناعي بنسبة ٣ في المائة .

لقد أدت اجراءات الدمج الاقتصادى للمناطق المحتلة ، واحتكار اسرائيل للتجارة مع هذه المناطق وتطبيق التعرفة الجمركية الاسرائيلية على تجارة المناطق المحتلة مع الدول الاخرى ما عدا اسرائيل ، وعدم تقديم اية تسهيلات اسرائيلية لصادرات هذه المناطق للخارج الا على اساس تحويل عائداتها من العملة الصعبة الى ليرات اسرائيلية من البنوك الاسرائيلية وعبر القنوات المصرفي على أية بنوك او مصارف في المناطق المحتلة ما عدا البنوك الاسرائيلية ، ورفع نسبة الفائدة من ٦ في المائة الى ٩ في المائة وغير ذلك من اجراءات الى اثقال الوطء على التطور الاقتصادى لهذه المناطق والى انخفاض نسبة الاستثمار والتراكم فيها بحيث لم تزد هذه النسبة عن ١١ — ١٤ في المائة وهي نسبة اقل من نصف نظيرتها في اسرائيل واقل منها في جميع البلدان العربية والبلدان النامية بشكل عام .

وفي عام ١٩٧٢ الذى تعتبره سلطات الاحتلال الاسرائيلي عام الرواج الاقتصادى في المناطق المحتلة كان معدل الدخل للفرد في الضفة الغربية لا يزيد عن $\frac{1}{2}$ دخل الفرد في اسرائيل ومتوسط الانتاج للعامل لا يزيد عن $\frac{1}{4}$ الانتاج للعامل في اسرائيل . ٧

كذلك ادى التضخم المالي في اسرائيل والتخفيضات المتتابعة على سعر الليرة الاسرائيلية ومارافق ذلك من ارتفاع في الاسعار الى القاء المزيد من الاعباء على السكان العرب الذين تطبق عليهم كل الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية من ضرائب مباشرة وغير مباشرة دون التمتع بأية ضمانات فقد ارتفعت الاسعار في المناطق المحتلة بين عامي ٦٨ — ٧١ بنسبة ١٢ في المائة سنويا وفي عام ١٩٧٢ زادت الاسعار بنسبة ١٨ في المائة وفي عام ٧٣ بنسبة ٢٢ في المائة وفي عامي ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ بحوالي ٢٥ في المائة سنويا ثم بحوالي ٣٣ في المائة في عام ١٩٧٦ .

وقد اقدمت سلطات الاحتلال على تطبيق قانون ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٨ في المائة على سكان المناطق المحتلة اعتبارا من اول تموز/يوليه عام ١٩٧٦ ، وتنوى حكومة اسرائيل الجديدة رفع هذه النسبة الى ٢٥ في المائة الامر الذى من شأنه ان يزيد من المتاعب الاقتصادية لسكان المناطق المحتلة وتحميلهم اعباء اضافية علما بأنه في الوقت الذى زادت فيه رواتب العمال والموظفين

الاسرائيليين الى الضعف تراوحت الزيادة في رواتب العمال والموظفين في المناطق المحتلة ما بين ١٠ — ٣٠ في المائة فقط ، رغم أن الفارق بين الرواتب في اسرائيل والمناطق المحتلة اصلا كبير فالرواتب في اسرائيل تبلغ ثلاثة امثال نظيرتها في المناطق المحتلة ، مع ان الجميع يخضعون لنفس الظروف بسبب الدمج الاقتصادي الانباء ١٩٧٥/١٢/٩ .

ونتيجة لتدهور الأوضاع المعيشية والاقتصادية بدأت المناطق المحتلة تشاهد مجددا موجة هجرة ونزوح للخارج ، ولعل هذا بالضبط هو ما تريده السلطات الاسرائيلية فقد جاء في جريدة الانباء المصدر السابق انه بعد حرب تشرين بدأت موجة هجرة الى خارج المناطق المحتلة وان عدد المهندسين في الضفة الغربية قد نقص الى حوالي النصف . وذكر شلومو أوير هاآرتس ١٩٧٦/١٠/١٢ مستشار وزير العمل الاسرائيلي لشؤون المناطق المحتلة بأن حوالي ١٩ ألف من سكان المناطق المحتلة من بينهم ١٥ الفا من الضفة الغربية واربعة آلاف من سكان غزة قد هاجروا للخارج عام ١٩٧٥ ولم يعودوا . وجاء في جريدة معاريف ٧٧/٥/٣ ان حوالي ١٥ الف شاب تتراوح اعمارهم بين ١٨ — ٣٠ سنة قد هاجروا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٧٦ ولم يعودوا وان هناك نقصا متزايدا في عدد المهنيين والاكاديميين في المناطق المحتلة .

وفي مجال الخدمات ، يعاني سكان المناطق المحتلة من مضايقات شديدة ، فقد ذكرت الصحف الاسرائيلية ان الحكم العسكري رفض مؤخرا دفع ملايين الليرات لبلديات الضفة الغربية من الاموال التي يجمعها الحاكم العسكري لصالح البلديات بحجة ان البلديات ترفض دفع ضريبة دخل عن عمالها ، ومن المعروف ان الحاكم العسكري يتولى جمع الضرائب ويعطي للبلديات ٩٠ في المائة من الاموال ويحتفظ بنسبة ١٠ في المائة كعمولة مقابل ضريبة دخل عن العمال .

ويرفض الحكم العسكري اعطاء قروض للبلديات الاّ بشروط قاسية منها ان تكون المحاكم الاسرائيلية هي المخوّلة فقط للحكم بشأن أي خلاف حول هذه القروض ومنها ان تكون عقود القروض مكتوبة باللغة العبرية فقط ، ولذلك رفض رؤساء البلديات توقيع العقود .

وعندما حاولت البلديات مؤخرا تجميع المال اللازم لتطوير مرافقها وخدماتها من التبرعات من الدول العربية ، رفضت السلطات الاسرائيلية السماح لبعض البلديات بارسال مندوبين عنها للخارج لجمع مثل هذه التبرعات واشترطت على البلديات الاخرى التي جمعت اموالا ايداع هذه الاموال في البنوك الاسرائيلية والصرف منها بمعرفة السلطات الاسرائيلية .

وفي مجال الخدمات الصحية ، لم يحدث اي تطوير ، منذ عام ١٩٦٧ رغم ازدياد عدد السكان ، فعدد المستشفيات الحكومية سواء في غزة أو في الضفة الغربية بقي على حاله ، بل ان عدد الاسرّة في مستشفيات الضفة الغربية قد نقص من ١٥٦١ سريرا عام ١٩٦٦ الى ٩٤١ سريرا عام ١٩٧٥ ، وفي القدس قامت سلطات الاحتلال باغلاق اكثر من ٥٠ عيادة عربية وحولت مستشفى هي الشيخ جراح الى مركز للشرطة ، كما حولت مستشفى العريش في شمال سيناء الى مستشفى طوارئ عسكرية وتعاني المناطق المحتلة من نقص في الاطباء الاختصاصيين والممرضين والاجهزة الفنية ، كما أن المص

المخصصات الغذائية التي تخصص للمرضى قد نقصت قيمتها ، فرغم ارتفاع الاسعار انخفض ما يخصص للمريض مقابل الغذاء من ١٣٠ فلسا في الضفة الغربية عام ١٩٦٦ الى ١٠٠ فلس في الوقت الحاضر.

وكنموذج على تردى الخدمات الصحية نشير على سبيل المثال الى ان السلطات قد أغلقت عيادات دير السمل والبرج وعبده في محافظة الخليل وقلصت العمل الاسبوعي ليوم واحد بدلا من يومين في عيادات صوريف وسعير وحلحول في نفس المحافظة .

وقد جاء في جريدة الفجر ١٩٧٤/٩/١١ ان الدكتور عصام كمال الذى كان يعمل مديرا للصحة في الضفة الغربية عام ١٩٧٤ قدم استقالته احتجاجا على تردى الاحوال الصحية في الضفة الغربية ، واشار في بيان اصدره الى ان السلطات قد اغلقت مراكز الامومة والطفولة في تلقيلية واماكن اخرى ، كما اشار الى نقص العاملين والاثاث في المستشفيات والعيادات الحكومية ، ووصف الخدمات في الصحة المدرسية والطب الوقائي وقسم التطعيم وقسم الامراض السارية بأنها مشلولة ، واتهم السلطات باهمال الطب الوقائي بشكل عام لدرجة ان بعض الامراض كالجدرى والكوليرا وشلل الاطفال قد تفشت في المناطق المحتلة في صيف عام ١٩٧٤ بشكل يكاد يكون وبائيا .

اما بالنسبة للعرب الفلسطينيين في اسرائيل فالوضع اكثر سوءا فقد ادت سياسة الاضطهاد القومي ومصادرة الاراضي تحت مختلف الذرائع والقوانين الى تحويل اكثرية العرب القادرين على الكسب الى عاملين بالاجرة حيث يجرى تشغيلهم في الاعمال السوداء غير المهنية في الزراعة والبناء والخدمات والمطاعم والفنادق لأن المصانع والمنشآت الاساسية مغلقة في وجوههم بحجة الامن . وعدد الذين يعملون مستقلين من العرب في اسرائيل لا يتجاوز ٢٠ في المائة فمن بين ٨٨ الف عربي يشكلون قوة العمل في اسرائيل عام ١٩٧٠ بلغ عدد العاملين بالاجر نحو ٦٤ الفا وفي عام ١٩٧٣ بلغ عدد العاملين بالأجر ٧٤ الفا من بين ١٠٧ آلاف وفي عام ١٩٧٤ نحو ٨٠ الفا من أصل ١١٣ الف ، لقد اضطر العرب في اسرائيل الى البحث عن العمل المأجور في المستوطنات والمدن اليهودية بسبب سياسة نهب الاراضي العربية والتضييق على ما تبقى من الزراعة في القرى العربية ويعمل ما بين ٢٠ — ٢٥ في المائة من العرب في قطاع غزة في البناء مقابل نسبة تتراوح ما بين ٦ — ٨ في المائة من العمال اليهود في هذا القطاع ، في حين انه في الخدمات المالية والتجارية والكهرباء والماء تتراوح نسبة العاملين العرب بين ١ — ١٫٥ في المائة من قوة العمل العربية في اسرائيل ، ويعمل ما بين ١٠ — ١٤ في المائة من قوة العمل العربية في المقاهي والمطاعم وما بين ١٦ — ١٨ في المائة وخاصة في المجالات التي تتطلب جهدا جسمانيا مثل صناعة التعدين والمحاجر والصناعات المرتبطة بالبناء ، الارقام هنا مأخوذة عن الاتحاد ١٩٧٧/٤/٢٦ .

ولم يسمح للعمال العرب في اسرائيل بالانتساب الى الهستدروت الا في عام ١٩٥٩ وتبلغ نسبة العرب المنتسبين للهستدروت ٣٠ في المائة من السكان مقابل ٨٠ في المائة في الوسط اليهودى ، وقد هبط عدد العرب المنتسبين للهستدروت من ٣ ١٧٣ عام ١٩٦٧ الى ٢ ٦٣٠ عام ١٩٦٨ . ورغم انتساب العرب للهستدروت خصصت لهم دائرة خاصة كمظهر من مظاهر التمييز ضدهم .

../..

والعمال العرب لا يتمتعون بشروط عمل مماثل للعمال اليهود ويستغل المقاولون النقص في مجالس العمال في القرى العربية ، ويقومون بتشغيل العمال العرب دون توفير الشروط الاجتماعية التي تتوفر للعامل اليهودي ، ولا يدفع مشغلو العمال العرب الذين يعملون بهذه الطريقة حصتهم الى صندوق التأمينات الاجتماعية ولا سيما في اماكن العمل الصغيرة ، حيث يخسرون حقوقهم الاجتماعية ويحرمون من حق الحصول على العمل الدائم وذلك بفصلهم بين الحين والاخر ويحرم العامل العربي من حق الراحة بسبب السفرات الطويلة ، ويضطرون كزملائهم من عمال المناطق المحتلة لقضاء ليلهم في الاكواخ في ظروف غير انسانية لأن اليهود يرفضون تأجيرهم غرفا ، وكثير من أصحاب العمل يرغبون في عدم تشغيل العمال العرب المنظمين ليوفروا على انفسهم التأمين الاجتماعي والرسوم ، والعمال العرب هم اول من يفصل حين حدوث هزات اقتصادية ويتعرضون للضرب والاعتداء من قبل العنصريين ، ويحرم العمال العرب العاطلون عن العمل من منحة البطالة بحجة ان لديهم اراض زراعية لا تتجاوز ٢ - ٥ دونمات .

وفي مجال الخدمات الصحية لا تزيد نسبة المؤمنين صحيا من العمال العرب على ٣٩٫٥ في المائة مقابل ٩٧ في المائة بين اليهود ولا تزيد نسبة العمال العرب المشتركين في خدمات صندوق المرضى "كوبات حوليم" عن ٣٣ في المائة مقابل ٧٠ في المائة بين اليهود ، ولا يوجد لصندوق المرضى في ١١٦ قرية عربية سوى ٤٢ عيادة وطبيب واحد لكل ثلاثة آلاف نسمة ، والقرى المجاورة والحالة اسوأ من ذلك في القرى العربية الاخرى .

وتبلغ العائلات العربية التي تعتاش من الزراعة في اراضيها حوالي ٤٥٠٠ عائلة فقط أو ما يعادل ١٠ في المائة من العائلات العربية في اسرائيل ، ونتيجة لقوانين المصادرة المختلفة نقصت الاراضي الزراعية منذ عام ١٩٤٨ بأكثر من حوالي ٦٠ في المائة في الوقت الذي ارتفع فيه عدد السكان من ١٦٠ الف عام ١٩٤٨ الى اكثر من نصف مليون في الوقت الحاضر .

وفي عام ١٩٦٨ بلغت الاراضي العربية المروية اربعة آلاف دونم فقط او ما يعادل ٣ - ٤ في المائة من مجموع الاراضي المتبقية للعرب بينما بلغت مساحة الاراضي اليهودية المروية ١٫٥٧٥ مليون دونم او نحو ٤٥ في المائة من مجموع الاراضي التي يسيطر عليها اليهود .

ونتيجة للقيود المفروضة على الزراعة اختفت البيارات وكروم الزيتون فانخفضت مساحة الزيتون مثلا من ١٣٧ الف دونم عام ١٩٦٧ الى ١١٠ الف دونم خلال عام واحد اى في عام ١٩٦٨ وتصل التفرقة ضد العرب الى درجة التمييز بين اسعار المواد الزراعية فسعر طن التبغ من الانتاج العربي اقل من سعر نظيره من الانتاج اليهودي .

ونصيب القرى العربية من ميزانية التطوير في الخطة الخمسية التي بدأت عام ٧١ - ٧٢ بلغت ١١٥ مليون ليرة ستوزع على ١١٤ قرية في حين ان مجموع ميزانية التطوير لسنة واحدة هي سنة ١٩٦٩/١٩٧٠ في اسرائيل يبلغ ١٦٥ ١ مليون ليرة اسرائيلية .

اما القروض والهبات التي تقدمها الحكومة الاسرائيلية للمجالس المحلية العربية فتبلغ ما معدله نحو ٢ر٦ ليرة للفرد في السنة بينما معدل ما يقدم للمجالس اليهودية يبلغ ٥٠ ليرة للفرد في السنة ، مع ان العرب يتحملون نفس الاعباء المالية التي يتحملها اليهود كضرائب مباشرة وغير مباشرة . فالمساعدة الممنوحة مثلا للقرية العربية البقيعة التي يبلغ عدد سكانها ٢٨٠٠ نسمة هي ١ر٥ مليون ليرة بينما موازنة القرية اليهودية منحية التي لا يزيد سكانها عن الف نسمة ٨ر٧ مليون وتضيّق السلطات على القرى والمدن العربية رقعة مسطحاتها وتقوم بهدم البيوت التي تبنى بحجة انها لم تحصل على تراخيص وقد بلغ عدد البيوت التي هدمت في عام ١٩٧٥ في القرى العربية اكثر من ١٥٠٠ بيت ، وكمثال على التمييز بين المدن والقرى اليهودية ونظيرتها العربية ، نذكر على سبيل المثال ان مدينة الناصرة العربية التي يسكنها نحو ٤٠ الف نسمة خصص لها رقعة للبناء مساحتها ٧٥٠٠ دونم بينما الناصرة العليا اليهودية التي لا يزيد سكانها عن ١٤ الف نسمة خصص لها مساحة ٣٠ الف دونم .

ولا توجد في المناطق العربية في اسرائيل اية صناعات ، بل ان الصناعات التي كانت موجودة فيها قد تلاشت وشركة الباصات المحلية في الناصرة هي الشركة العربية الوحيدة في المنطقة العربية وهي تتعرض باستمرار للضغوط ، كما ان الجمعيات التعاونية المقامة في الوسط العربي كلها تعاونيات للاستهلاك والخدمات ومع ذلك تحاربها السلطات ولا تقدم لها اية مساعدات .

اما حالة التعليم في المناطق العربية في اسرائيل فهي في غاية السوء . وقد اوضح هذه الحالة عضو الكنسيت البدوي الشيخ حماد ابو ربيعة في خطاب له امام الكنيست حيث قال "في الناصرة وقراها وقرى الجليل الشرق والقرى البدوية المجاورة البالغة حوالي ٤٠ قرية يزيد عدد التلاميذ عن ٣٠ الف تلميذ في كل المدارس ، وتعاني المدارس نقصا في الغرف مقداره ٤٠٠ غرفة ونقصا في الكتب والمعلمين وفي النقب حيث يعيش ١٧ الف مواطن عربي على ارض مساحتها ١ر٢ مليون دونم توجد مدرسة ثانوية واحدة يتعلم بها ١٥٠ طالب فقط . ونسبة الطالبات في المدارس الابتدائية ٢٥ في المائة ويعمل في مدارس النقب وعددها ١٧ مدرسة ابتدائية نحو ١٧٠ معلما بينهم اربعة معلمين فقط مؤهلين وجامعي واحد . وتشترط الحكومة على البدو لبناء مدارس لهم انتقالهم الى المراكز المحددة التي ستقيمها لهم وهي ثمانية مراكز ، وتطالب السلطات المجالس المحلية المساهمة بـ ٥٠ في المائة من نفقات اقامة مدارس . ووصف ابو ربيعة اوضاع المدارس بانها سيئة جدا فلا توجد مدرسة بدون نقص في البناء والاثاث ووسائل الايضاح . والمدرسة الثانوية الوحيد في النقب بدون مختبر وبدون ماء ، وقال ابو ربيعة بأن اولاد بعض القبائل يسيرون ما بين ١٠ - ١٥ كيلومترا يوميا لكي يصلوا الى مدارسهم ، ولا يوجد في النقب كله سوى ثلاث رياض للاطفال ، واضاف بأن كثيرا من الاولاد وغالبية البنات الذين هم في سني التعليم لا يذهبون الى المدارس وقال ابو ربيعة بأن كثيرا من القرى في الجليل والمثلث مثل سخنين وعرابة ودير حنا ، بئر المكسور ، عرب السواحل وام الفحم وغيرها تعاني من نقص في الصفوف ويدرس تلاميذها في غرف مستأجرة وموزعة في انحاء القرية وغير صالحة من الناحية الصحية الانباء ١٦/٨/١٩٧٤ .

واوردت جريدة الاتحاد ١٨/٣/١٩٧٧ بعض الحقائق التي توصلت اليها لجنة التعليم في الكنيست الاسرائيلي حول وضع التعليم العربي في اسرائيل ، وابرزها :

١ - منذ عدة سنين لم توفر اية موارد لبناء وتطوير المدارس .

٢ - ينقص المدارس العربية ما بين ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ غرفة .

٣ - بعض غرف التدريس مبعثرة ومستأجرة وغير صالحة من النواحي الصحية .

٤ - عدم توفر اراضي لبناء المدارس فادارة ارض اسرائيل لا تقدم اية ارض .

٥ - هناك نقص كبير جدا في غرف المختبرات والمكتبات والقاعات كما أن الكتب ليست في مستوى مرض .

٦ - التعليم المهني غير متطور ففي عام ١٩٧٦ كان هناك في الوسط العربي ثلاث مدارس مهنية فقط مقابل ٢١٨ مدرسة في الوسط اليهودي ، ودرس في المدارس المهنية في الوسط العربي ١٨٢٥ تلميذا مقابل ٦٧٧٥ يهودي .

٧ - يوجد في الوسط العربي مدرستان زراعيتان يدرس بهما ٦٩٠ تلميذا عربيا مقابل ٢٧ مدرسة في الوسط اليهودي يدرس بها ٦٥٥٥ تلميذا .

٨ - ٤٥ في المائة من المعلمين في المدارس العربية غير مؤهلين كما يوجد نقص كبير في المعلمين المتخصصين .